وإن كان الجاري على ألسنة المدرسين بياء بالباء سومن ثم بالمثناة ثم قيل فيه نحو كبير
لو موشا بمعنى متوحشة ومتغربة وقيل معطوف عليه بحرف العاطف والشاهد في
موشكة اسم فاعل من أوشك وقوله كلا الغير هنا بمعنى الضمير المنون ضميرها وشكه
وكرب ومنها أمر كالامثال التي في النظم وهو معترض لأنه يقتضي أنه لم يسمع مضارع من هذه
الأفعال إلا الأول وشك وكاد وهو باطل لأنه سمع أيضا لاثنين معلى وطفق فالأول يطفق
بفعل وطفق يطفق كعلم يعلم وطفق يطفق كضرب يضرب والأمثال الثلاثة أن يكون
الضمير المستتر فيه مفردا عائدا على المضارع وهو باطل أيضا لأنه يقتضي أنه لم يسمع غيرهم
فيكون منافيا لقوله وزاده وأوشك ولا تستعمل الهم المصدر كما تبين منها وما طفق
وكاد فالأول الطفاف وطفوقا وكودا وكادا ومكادا فيل وكلا يمكن الجواب بعد عسى اخلولق
أوشك قد يرد غنى بأن يفعل قوله ولوتكون في أفعال الأربعة فلمه هذا الحاكم كلام
لهم هنا عنب قال عنتار وهو مذهب الجمهور وذهب لهم في جميع كتبه إلى أنها ناقصة وعليه
عمل بعض الشراح كلامه هنا بأن قال إن لم نص على المتوسم وأن الكلام على حذف الواو مع ما
عطفت إليه من ثار وأول أن الاستغناء عن التشنيء مرعى الاصطلاح إليه وقوله وينبغي
أن ينطق أشار بهذا إلى أن الإدغام غير واجب ومن ترك الإدغام رضيه وهو يرد أن يكون
اجماع في كلمة كفعل وشد لقول لهم أول مثلين محركين في كلمة أدغم وبأن كان في كلمتين
كان جائزا نحو جعل لك إلا أن تسكين الكاف منها أو شك واجب منها الفوز وأن يقع
إدغام ومن ... عسى أو ارفع مضمرا بها قوله مما زاده في التعبير في وتكون قامة
وقوله ومازاله مع ضمير الجر وتكون ناقصة وقوله والصواب أن
في اعترض كلام لهم وموهم ثلاثة أمور ما في ثانيها أن هذا الحكم معروف من التسلسل
والنقصان السابقين ولهم يقتضي أنه مستأنف الثالث هذا أن الوجهان يجريان
مع تقدم الاسم نحو زيد عسى أن يقوم أو تأخر نحو عسى أن يقوم زيد ولهم يقتضي أن ذلك
خاص بما إذا تقدم الاسم فلو قال بدل البيت * بجرد نهرا وارفع مضمرا بها واسم قبل أو بعد مرا
لم يرد عليه اعتراض فيستفيد الأول أن غير كم من النوع العابر على الثلاثة وينتفع
الثاني بالإطلاق المعرعة في تجرده ويستفيد الثالث بقوله واسم قبل أو بعد كذا فيقال
هذا البيت لا عابر فيه بيان عسى ناقصة أو تامة وقد تقدم ما فيه قوله ذكره بتبيين

لما أن عسى تحتمل النقصان والتمام في مثال قوله والفتح والكسر أجز في السين من نحو
عسيت فرع المسألة لا ارتباط لها بما قبلها بل هي مستقلة الموضوع فهي مسألة
قوله أو مخاطبا أو غائبا هكذا هو الصواب وفي بعض النسخ أو غائبا بدل غائبات وفي
بعضها بالجمع بينهما وكلاهما غير صواب لأنك تقول زيد عسى أن يقوم بلفظ وأما قوله
فتعين فيه مع المفرد المذكر الغائب وقوله والفتح أجود وجه تجتنبه ولأنه الكلمة
المشهورة ويعدم محل الخلاف في عسى المسند إلى الضمير مع المسند إلى الظاهر والله
أعلم

اعترض هذا

إن وأخواتها

قوله هذا هو الباب الثالث في ما ورد أن عسى
بالثالث من النواسخ باعتبار العمل فهذا هو الثالث وإن عني باعتبار الأبواب فهذا
هو الرابع وقد يقال إن كلام الشيخ على بعده بأنه يقال إنه أراد بالباب كان وأفعال المقاربة
بابا واحدا لاشتراكهما في الفعلية وباب ما ولا بابا فيكون هذا الثالث قوله لأن أنّ ليت لكن
لعلّ إنما عملت النصب والرفع وأن كان المناسب لاختصاصها بالأسماء أن تعمل الجر
لأنها أشبهت أفعالا تامة متصرفة أشبهتها في اللفظ والمعنى أما اللفظ
فلأنها ثلاثية ورباعية وخماسية كما تكون الأفعال وأما في المعنى فلأنها بمنزلة
أكدت وتمنيت وترجيت واستدركت وشبهت وأعلمها بتقدم مرفوعها على منصوبها
لإظهار فرعيتها على ما المجازية لأنها مشبهة بفعل وأمر وهو ليس تمامها في بيتها
إلا في المعنى قوله ومعنى إن وأنّ للتوكيد الأول حذف اللام من للتوكيد ومما يعرف
ثم أعلم أن المقرر في علم المعاني أن المخاطب بمضمون الكلام أما أن يكون خالي الذهن من
النسبة أو شاكا فيها أو منكرا لها أو عالما بها فالخالي الذهن يلقى إليه الكلام غير
مؤكد لأنه محل الغنى عليه الكلام ثبت في ذهنه لعدم ما يعارضه فيه فلا تأكيد
بالنسبة إليه طابع وهو يقتضي في كلامهم على قدر الحاجة والشاك يلقى إليه
الكلام مؤكدا استحسانا لأن يزيل الشك الذي في قلبه والمنكر يجب أن يؤكد له الكلام
على قدر إنكاره قوة وضعفا فإن قال إنا إليكم مرسلون قالوا إنكم لمرسلون مما بالغوا في الإنكار
زيد التأكيد باللام بقوله إنا إليكم لمرسلون وما علينا والعالم بالنسبة فلا
تخاطبه بما علمه لعدم الفائدة إلا إذا نزل منزلة الجاهل ... الثلاثة وما انتقل